هدم المباني كأداة رئيسية لتجريد السكان البدو في النقب من أراضيهم وتجميعهم قسرا – معطيات محتلنة لعام 2017

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواة المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality

منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية| منظمة عربية – يهودية، قام بتأسيسها في عام 1991 مجموعة من السكان اليهود والعرب في النقب، لكي تشكل إطارا للتعاون المشترك بين اليهود والعرب، كأساس للنضال المشترك لتحقيق المساواة في الحقوق المدنية. يناضل المنتدى لأجل مناهضة التمييز في مجال التشغيل والخدمات، مجال العدالة التوزيعية، ولأجل إيجاد حلول لائقة لمشاكل سكان القرى غير المعترف بها في النقب. يحتل تشجيع الشراكة اليهودية العربية في النضال لأجل حقوق المواطن والمساواة المدنية لعرب النقب، مركز نشاطات المنتدى. من هذا المنطلق، تعتمد فعاليات ومشاريع المنتدى دائما على عمل يهودي عربي مشترك.

تشرين الأول 2018

تحقيق: تال ابرخ

كتابة: تال ابرخ

ترجمة: إبراهيم أبو صعلوك

شكرنا مقدم للسادة: ميخال روتم، شموليك دافيد (شتيل)، المحامية رغد جرايسي (جمعية حقوق المواطن)، مروان أبو فريح (عدالة).

صورة الغلاف الأمامي: سليمان أبو القيعان، أم الحيران، شباط 2017.

صورة الغلاف الخلفية: صبرية الصغايرة، رخمة، تموز 2017

بحسب متطلبات القانون، يعتز منتدى التعايش في النقب بالتنويه إلى أنه بفضل التعاون مع دول صديقة ومنظمات دولية داعمة لحقوق الإنسان، يأتي أغلب تمويل نشاطات المنتدى من "مؤسسات سياسية أجنبية".

الفهرست

1. مقدمة. . . . . .صفحة 4-5

2. سياسة هدم المباني في التجمعات السكنية البدوية في النقب . . . . . .صفحة 5-10

2.1 أثار "لجنة كمينيتس": تشديد وسائل فرض القانون الإدارية وتشديد العقوبات الاقتصادية . . . . . .**صفحة** 6

2.2 هدم المباني في التجمعات السكنية البدوية في النقب: معطيات محتلنة لعام 2017 . . . . . **صفحة** 8

3. الجهات المشاركة في هدم المباني في البلدات البدوية في النقب. . . . . صفحة 10-16

3.1 **السلطة لتطوير وتوطين البدو في النقب**. . . . . **صفحة** 11

3.2 مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي . . . . . **صفحة** 12

3.3 الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء . . . . . **صفحة** 13

3.4 قسم المحافظة على الأراضي في سلطة أراضي إسرائيل . . . . . **صفحة** 13

3.5 وحدة فرض القانون في المساحات المفتوحة ("الدوريات الخضراء"). . . . . **صفحة** 14

3.6 وحدة "يوأب" (شرطة إسرائيل، لواء الجنوب) . . . . . **صفحة** 15

4. أنواع حالات الهدم: هدم"استباقي"، "ذاتي" وهدم" خلال وجود إجراء قضائيا قائما" . . . . . صفحة 17-18

5. تأثير سياسة هدم المباني على السكان البدو في النقب . . . . . .صفحة 19-22

5.1 أحداث كانون الثاني 2017 في أم الحيران . . . . . **صفحة** 21

6. الخاتمة. . . . . صفحة 23-24

1. مقدمة

يعتبر الحق في سكن ملائم، حقا أساسيا معترف به بموجب القانون الدولي، لذا تم توثيق هذا الحق في مواثيق مختلفة، كانت دولة إسرائيل قد وقعت عليها منذ وقت طويل. ومن هذا المنطلق، فإن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، تؤكد بأنه يدور الحديث عن حق يجب تفسيره بشكل موسع، بحيث يتضمن عند تعريفه، الحق في العيش بأمان، بسلام وكرامة. فبحسب اللجنة، يندرج ضمن مصطلح الحق في سكن ملائم: الحماية من الأخلاء القسري ومن هدم البيوت بالقوة، وكذلك الحق في اختيار مكان السكن، وأخذ الهوية الثقافية الخاصة بسكان هذا السكن بعين الاعتبار أيضا.[1] نظرا لذلك فإن سياسة هدم البيوت في النقب، تنتهك حق المجتمع البدوي في النقب في السكن الملائم بشكل ممنهج ، حتى عند اعتماد المعنى المقتضب جدا لمصطلح سكن ملائم.

يفوق عدد سكان المجتمع البدوي في النقب ربع مليون مواطن، يسكنون في بلدات، قرى تم الاعتراف بها من قبل الدولة، وفي قرى أخرى ترفض الدولة الاعتراف بها (فيما يلي: القرى غير المعترف بها). تم تخطيط جميع البلدات البدوية السبع الموجودة في النقب، ومثلها القرى المعترف بها أيضا ، كتجمعات سكنية حضرية مكتظة، وسط تغاض تام عن طابع الحياة البدوية الذي يعتمد بشكل جزئي على الزراعة. يسكن في الوقت الراهن، ما يزيد عن 80000 مواطن في القرى التي ترفض الدولة الاعتراف بها من جهة، ومن جهة أخرى تخطط لنقلهم منها، إلى البلدات المعترف بها، وذلك بالرغم من أنها مكان سكناهم الدائم.

تنتهج دولة إسرائيل سياسة هدم البيوت في جميع البلدات البدوية، المعترف بها وغير المعترف بها على حد سواء، حيث تطال هذه السياسة، الأبنية الجديدة إلى جانب القديمة منها أيضا، وذلك بغية إجبار المواطنين البدو على السكن في المكان الذي قررت الدولة ذاتها إسكانهم فيه، وفق للخرائط الهيكلية المختلفة التي وضعتها هي ذاتها. وتأتي عمليات الهدم في أغلب الأحيان ليس بهدف الهدف بحد ذاته، بل لخدمة السلطات الحكومية المختلفة في تشكيل ضغطا على المواطنين لدفعهم للدخول في مفاوضات مع هذه السلطات والانتقال إلى البلدات المعترف بها. ومن الجدير بالذكر هنا، بأن تعريف إجراء كهذا، بالمفاوضات يبدو غريبا، حيث أن المواطن البسيط يصبح معدوم أي قوة مساومة، طالما كان مهددا بهدم منزله، وفي الواقع يُفرض عليه قبول النتيجة التي ترغب بها هذه السلطات. تعتبر سياسة هدم المباني والبيوت، سياسة عنف وتنمر، وتقوض العلاقات بين الدولة وبين المواطنين العرب البدو، وخاصة في ظل تقاعس الدولة عن توفير حلولا بديلة تفي باحتياجات حوالي 80000 مواطنا يسكنون في القرى غير المعترف بها. لقد تم في عام 2017 التشديد في فرض سياسة هدم البيوت، حيث أدى انتهاج هذه السياسة إلى قتل شخصين خلال العمليات الشرطية التي رافقت عمليات الهدم في قرية أم الحيران، غير المتعرف بها، مما تسبب في خلق توترا شديدا بين السكان البدو من جهة وبين الشرطة وسلطات الدولة من جهة أخرى.

يعرض التقرير معطيات محتلنة بخصوص هدم المباني في القرى البدوية في النقب، والطرق المختلفة التي تم انتهاجها ضمن تنفيذ سياسة هدم المباني في النقب في عام 2017. بالإضافة لذلك، يتطرق التقرير إلى الأنظمة الجديدة التي سنت بموجب قانون التخطيط والبناء وقانون العقوبات، اعتمادا على تقرير كمينتس، والتي تهدف إلى التشديد في فرض القانون وتشديد العقوبات الاقتصادية على مخالفات البناء، كما ويتطرق التقرير إلى إعطاء صورة عن سلطات فرض القانون المختلفة الناشطة في منطقة النقب، وعن العلاقات الوطيدة السائدة بينها وبين الجهات المسؤولة عن التطوير، وفي الختام يكشف التقرير عن

[1] **المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان**. الحق في سكن ملائم – ورقة موقف رقم 21، تعديل 1 https://tinyurl.com/bn2q735

العلاقة بين تواجد سلطات فرض القانون على الأرض ميدانيا وبين النشاطات المختلفة التي أدت إلى ارتفاع دراماتيكي في عدد حالات الهدم وخاصة حالات الهدم التي ينفذها أصحاب المباني أنفسهم.

2. سياسة هدم المنازل في البلدات البدوية في النقب

تعد سياسة هدم المباني، سياسة مركزية تنتهجها دولة إسرائيل تجاه المجتمع البدوي في النقب، هدفها الأساسي هو نقل السكان البدو من القرى غير المعترف بها قسرا إلى البلدات. يعاني المجتمع البدوي منذ سنوات من ضائقة سكنية صعبة، دون إيجاد حلا لائقا لها، وذلك في الحين الذي يعيش آلاف الناس في بيوت يحوم حولها شبح أوامر هدم، بحجة عدم توفر رخص بناء على الأغلب. لكن بالرغم ذلك كله، لا يزال المجتمع البدوي يخوض كفاحا طويلا لحماية ملكيته للأرض، هذه الملكية التي تتنكر الدولة لها.

لقد اختارت دولة إسرائيل، في عام 2017 أيضا مواصلة فرض القانون وتنفيذ عمليات الهدم وسط استثمار ميزانيات كبيرة لتحقيق ذلك،[2] مما أدى إلى ازدياد كبير في عدد المباني التي تم هدمها في البلدات العربية البدوية في النقب. حيث يكشف التقرير السنوي حول نشاطات مديرية الجنوب لتنسيق قوانين الأراضي (فيما يلي: مديرية الجنوب) لعام 2017، عن عدد المباني التي تم هدمها، نسبة المباني الهدمة، التي تولت مسؤولية هدمها سلطات فرض القانون المختلفة ونسبة المباني التي تم هدمها من قبل أصحاب البيوت أنفسهم، المدة التي استغرقت للعثور على هذه المباني، الأيام التي تمت فيها عمليات الهدم، الهدم حسب نوع المباني وبيان إجراءات فرض القانون المختلفة التي اتخذت في البلدات البدوية في النقب.[3]

ليس عبثا، أن يعود ويتكرر طرح قضية ملكية الأراضي، المرة تلو المرة، في كل تقرير وبحث حول السكان البدو في النقب. فرفض الدولة الدائم لإيجاد حلا ملائما وعادلا بخصوص موضوع قضية ملكية الأراضي يتم بالتعاون مع السكان البدو، يرسخ الوضع الصعب الذي يعيشه هؤلاء السكان، وينعكس على تطوير جميع مجالات الحياة: التشغيل، التعليم، الصحة، السكن وغيرها. حيث تكاد القرى غير المعترف بها أن تفتقر إلى أبسط البنى التحتية والخدمات الحكومية. فهذه سياسة مقصودة تكدس الصعوبات أمام سكان القرى غير المعترف بها لكي يتنازلوا عن دعاوى الملكية المتعلقة بأراضيهم والانتقال إلى التجمعات السكنية الحضرية المكتظة.

لقد تمحور فرض القانون في ثلاثة جوانب: **تكثيف عمليات فرض القانون،** الذي يهدف إلى الحيلولة دون القيام ببناء جديد و"تسلل جديد" حيث يُمكن هذا الاسلوب من فرض القانون، سلطات فرض القانون من استخدام قوة معقولة لكي يتم إخراج الشخص الذي بنى بيته من جديد أو عاد إلى الأراضي التي تم إخلاءه منها خلال 30 يوما اعتبارا من موعد "التسلل". **"فرض القانون للتشجيع على التسوية"** يتم ضمنه فتح إجراءات مختلفة لفرض القانون، تشمل التهديد باستصدار أوامر هدم، تقديم دعاوى قضائية وكذلك هدم مبان تعود لمواطنين ممن يرفضون مطالب السلطة لتطوير وتوطين البدو في النقب (فيما يلي: سلطة التطوير والتوطين) بنقلهم من مكان سكناهم لكي تفرض عليهم الدخول في مفاوضات، **"تسوية لتعزيز فرض القانون"-** قناة عمل، بدء انتهاجها في عام 2016، تعمل بحسبها مديرية الجنوب بالتعاون مع السلطة لتطوير وتوطين البدو في النقب لإيجاد حل توطين معين للسكان، بغرض اتمام "عملية التسوية" دون اللجوء إلى فرض القانون[4]. ما يعني، أن

---

[2] قرار حكومي رقم 2397 الصادر في 12.02.2017، خطة للتطوير الاقتصادي الاجتماعي بين أوساط السكان البدو في النقب ، البنود 13-14.

[3] *وزارة الأمن الداخلي، مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الأرض: ملخص سنة عمل 2017 مقدم لمنتدى التعايش السلمي في النقب.*

[4] *وزارة الأمن الداخلي، مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الأرض: ملخص سنة عمل 2016 مقدم لمنتدى التعايش السلمي في النقب.*

مديرية الجنوب المسؤولة عن فرض القانون، تشارك في عملية "التسوية" وفي المفاوضات التي خصصت لإيجاد حلول توطين.[5]

2.1 أثار "لجنة كمينيتس": التشديد في وسائل فرض القانون الإدارية وزيادة العقوبات الاقتصادية

قام المستشار القضائي للحكومة في 10 شباط 2015، بتعيين طاقما يعتني بموضوع البناء "غير القانوني" برئاسة المستشار القضائي للشؤون المدنية، أرز كمينيتس، حيث تم تكليف الطاقم بعرض صورة عن والوضع القائم أمام الحكومة ومد الجهات المسؤولة عن التفتيش وفرض القانون بوسائل مختلفة للتعامل مع البناء غير القانوني.[6] فقام الطاقم في غضون أقل من عام من تكليفه، أي في شهر كانون الثاني 2016، بنشر توصياته (فيما يلي: تقرر كمينيتس). بناء على ذلك صدر في 19 حزيران القرار الحكومي رقم 1559[7] الذي تبنى أهم توصيات تقرير كمينيتس التي خُصصت لتعزيز جهاز فرض القانون بهدف مواجهة مخالفات قانون التخطيط والبناء. حيث أعطيت توجيهات ضمن هذا القرار إلى مسؤولين كبار مختلفين في الحكومة للعمل أيضا على تعزيز فرض قانون التخطيط والبناء بواسطة تعديل تشريعات، "ومعالجة انتهاك حرمة الأراضي العامة والاستيلاء عليها)[8] وخاصة تلك الواقعة في البلدات العربية. وهكذا تحولت توصيات لجنة كمينيتس بعد إجراء عدة تعديلات إلى تعديل رقم 116 الذي أدخل على قانون التخطيط والبناء.[9]

صادقت الكنيست على تعديل رقم 116 الذي أدخل على قانون التخطيط والبناء[10] الذي تضمن أهم ما جاء في اقتراح مشروع القانون الحكومي، ودخل حيّز التنفيذ في 25 من تشرين الأول 2017. ويقضي هذا التعديل بتكثيف إجراءات فرض القانون ضد مرتكبي مخالفات التخطيط والبناء، ويأمر بتكثيف العقوبات المالية بواسطة فرض الغرامات من قبل جهات إدارية، بمعنى، القيام بذلك دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية. بالإضافة لذلك خُصص هذا التعديل لتقصير المدة التي تستغرقها إجراءات فرض القانون التي يمكن تنفيذها باستخدام أوامر إدارية غير ملزمة بالخضوع للمراقبة القضائية.[11] كما وتم بالتزامن مع ذلك توسيع صلاحيات جهات فرض القانون الإدارية وخاصة الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء، حيث تم منحها الاعتماد على اجتهادها الفردي بشكل واسع. ليس هذا فحسب بل تم أيضا اقتراح توصيات بصدد تشديد العقوبات على ارتكاب مخالفات في هذا المجال، بما في ذلك رفع سقف الغرامات المالية وزيادة فترات السجن المفروضة بسبب ارتكاب هذه المخالفات. زد على ذلك هنالك نوع أخر من التشديد في فرض القانون والعقوبات، يتعلق بتوسيع دائرة المسؤولية عن مخالفات التخطيط والبناء لتشمل أشخاصا لربما ليس لهم أي قدرة على التأثير على البناء غير القانوني أو منعه، فعلى سبيل المثال، السائقين الذين ينقلون مواد بناء مخصصة للبناء في القرى غير المعترف بها. إن اعتبار الاشخاص الذين يقتصر كل ذنبهم على الرغبة في كسب العيش شركاء في المخالفة يعتبر تشديدا كبيرا، قد يُجرم بالتالي عدد كبير من الناس الأبرياء. [12]

يُمكن أمر الهدم الإداري من القيام بإجراء سريع، ومن هدم المبنى في غضون وقت قصير، اعتبارا من موعد استصدار أمر الهدم، من هذا المنطلق يعتبر أمر الهدم فتاكا، نظرا لعدم توفر إمكانية لإلغائه بواسطة المحكمة، اعتمادا على اعتبارات

---

[5] *أنظر ملاحظة 3، ص 23-16.*

[6] الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء، تقرير طاقم معالجة ظاهرة البناء غير القانوني، 13.06.2017, https://tinyurl.com/y7t59z25

[7] قرار حكومي رقم 1559 الصادر بتاريخ 19.06.2018، تعزيز فرض قوانين التخطيط والبناء، https://tinyurl.com/y9nffwcy

[8] أنظر ملاحظة 7.

[9] تعديل رقم 116 على قانون والتخطيط والبناء، جولة التشريع بخصوص تعديل رقم 109 على قانون التخطيط والبناء. في آذار 2017، تم فصل مشروع القانون في لجنة الداخلية، بحيث شمل تعديل رقم 116 أغلب بنود مشروع القانون الأصلي.

[10] قانون التخطيط والبناء (تعديل رقم 116)، 2017 https://tinyurl.com/y7evr4ow

[11] جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وشركاء. قانون كيمينتس (مشروع قانون التخطيط والبناء (تعديل 109)، 2016: ورقة موقف (2017) https://tinyurl.com/y88zumnu

[12] أنظر ملاحظة 1.

اجتماعية أو اقتصادية، أو بسبب مراعاة عناصر أخرى لها علاقة بحالة الفرد أو المجتمع المشارك في المخالفة. كما وتم ضمن تعديل 116 على قانون والتخطيط والبناء، تقليص صلاحية المحكمة بشأن تأجيل تنفيذ أوامر الهدم لأسباب إجرائية وجوهرية مختلفة[13] وكذلك توسيع سريان مفعول الأمر وموعد تنفيذه أيضا. فإذا كانت مدة سريان أمر الهدم محددة لـ 30 يوما، اعتبارا من موعد استصداره، فقد تم توسيع هذه المدة، بناء على توصيات لجنة كمينيتس إلى 60 يوما.[14] مع ذلك فإن البند 230 من قانون التخطيط والبناء يقضي بأن "تنفيذ أمر إداري لا يعفي الشخص من المسؤولية الجنائية"[15] المترتبة على مخالفات التخطيط والبناء، بمعنى، أنه بالإضافة لأمر الهدم وهدم المبنى فإن كل من يرتكب مخالفة ضد قوانين التخطيط والبناء يتعرض لإجراء جنائي وللمحاكمة أيضا.

كخطوة مكملة لتعديل القانون، تم تبني أنظمة تقضي بالتشديد في العقوبات الاقتصادية والإدارية، حيث صادقت وزيرة العدل أيليت شاكيد في شهر حزيران (2018) على أنظمة إدارية، تحدد قيمة الغرامات الإدارية المفروضة على مخالفات ضد قانون التخطيط والبناء. وفي الحين ذاته يصبح فرض الغرامة من صلاحية الجهة الإدارية وغير منوط بالتوجه إلى المحكمة، مما جعل قيمة الغرامات التي فرضت غير مسبوقة وجائرة، إلى درجة أنها قد تصل إلى 300000 ش.ج.[16] وستدخل هذه الأنظمة حيّز التنفيذ في شهر تشرين الأول 2018، لكنها نظرا لسن نظام انتقالي، لن تكن سارية المفعول بأثر رجعي لغاية شهر تشرين الأول من العام 2019.[17]

بالرغم من أن دخول التعديل 116 على قانون التخطيط والبناء إلى حيّز التنفيذ في نهاية تشرين الأول 2017، ولن يسري بأثر رجعي على المباني القائمة على الأرض، لكن هذا التعديل وتعديلات أخرى تم إدخالها على قانون العقوبات، كانت وليدة إجراء قد بدأ قبل دخول هذه التعديلات حيّز التنفيذ، وهي تعتبر أدوات إضافية وقوية جدا، كان لها الأثر في تصعيد المعركة التي تديرها الدولة ضد المجتمع البدوي في النقب. نعم، لقد كانت لهذه التعديلات إسقاطات على فرض قوانين التخطيط والبناء في جميع مناطق الدولة، لكن ينبغي عدم التغاضي عن الإسقاطات ذات العواقب الوخيمة التي وقعت على المواطنين البدو العرب في النقب، وخاصة في ظل طرح هذه التعديلات في موعد قريب من صدور القرار الحكومي رقم 1559، الذي يهدف إلى مكافحة ظاهرة البناء غير المرخص في المجتمع العربي.[18]

تعاني البلدات العربية عامة والبلدات البدوية خاصة، من ضائقة سكنية، تعتبر وليدة لسياسة متعمدة وتعتمد التميز ضد البلدات العربية على مدار عشرات السنوات، حيث لم تتوفر لغابة عام 2000 في غالبية البلدات العربية مخططات تخطيط وبناء، لذلك يكاد في الواقع اعتبار جميع المباني التي تم بناءها في هذه البلدات، على أنها غير قانونية. في ظل اعتبار أي بناء بمثابة بناء غير قانوني، بالرغم من انعدام خارطة هيكلية، تكون قوانين التخطيط والبناء هي التي تؤدي بمجتمع كامل لارتكاب المخالفات. إن التشديد في فرض القانون على مرتكبي مخالفات ضد قوانين التخطيط والبناء دون النظر إلى الضائقة السكنية التي تعاني منها التجمعات السكنية البدوية العربية في النقب والاحتياجات اللازمة لها، لن يوفر حلا لائقا، كونه يتغاضى عن الواقع التخطيطي القائم الذي لا يُمكن السكان البدو في النقب من استصدار رخص بناء، فضلا عن أن هذا الواقع يحول دون توفير الحقوق الأساسية لسكان القرى غير المعترف بها في النقب. تعتبر هذه السياسة سياسة موجهة شأنها الانتقال من فرض

---

[13] بمكوم. أمر هدم إداري، 2018 https://tinyurl.com/y7vsfzrd

[14] أنظر ملاحظة 10، الفصل د: التنفيذ الإداري.

[15] أنظر ملاحظة، بند 230.

[16] وزارة العدل، أنظمة المخالفات الإدارية (غرامة إدارية – تخطيط وبناء)، 2018، https://tinyurl.com/yakjuhwb

[17] يسرائيل حوفشيت. جلسة لجنة الكنيست العشرين، بتاريخ 1\3\2017 قانون التخطيط والبناء (تعديل رقم 116) 2017https://tinyurl.com/y7hrsu6o

[18] أنظر ملاحظة 11.

القانون من ناحية جنائية إلى فرضه من ناحية اقتصادية لكونها ذات قوة كبيرة، ليمارس ضد المجتمع البدوي في النقب، الذي تعتبر بلداته فقيرة وتحتل أسفل السلم الاجتماعي الاقتصادي في إسرائيل، كما أن الكثيرين من بنات وأبناء هذا المجتمع يعانون من فقر مدقع، لذلك لن يكون الكثيرين من البدو قادرين، على الأرجح، على الايفاء بدفع هذه الغرامات، مما قد يعرضهم بالتالي إلى التورط في قضايا جنائية أيضا.

يضاف إلى ذلك الصعوبة التي يواجهها السكان البدو في الوقت الراهن، في تمويل التكاليف المترتبة على المتابعة القضائية اللازمة للدفاع عن حقوقهم في المتعلقة بالتخطيط والبناء أيضا. إلى جانب تقييد صلاحيات المحكمة في التدخل، وتقليص الاسباب التي تُمكن من إلغاء أوامر الهدم الإدارية، حيث ستمنع هذه الأمور مجتمعة الكثيرون من بنات وأبناء المجتمع البدوي في النقب من التوجه للمحكمة بشأن قضايا التخطيط والبناء، وخاصة كون الظروف التخطيطية التي تم ضمنها بناء مبنى بدون ترخيص لم تعد تشكل سببا لإلغاء أوامر الهدم.[19]

يتجلى التشديد في نهج فرض القانون أيضا من خلال الواقع الذي يخلو من وجود لجان تخطيط وبناء محلية، في غالبية البلدات العربية، تقوم بتمثيل مصالح المجتمع المحلي. ليس هذا فحسب، بل على النقيض من التجمعات السكانية اليهودية، لا تملك قيادات البلدات البدوية الصلاحية للتأثير على مجريات الأمور المتعلقة بمواضيع التخطيط والبناء داخل مناطق النفوذ البلدي الواقعة تحت مسؤولية هذه القيادات أيضا. إلى جانب ذلك، فإن تمثيل البلدات البدوية في اللجنة اللوائية في دائرة التخطيط اللوائية، وفي جميع مستويات جهاز التخطيط القطري، ضئيل جدا وقوة هذا التمثيل داخل هذا الجهاز محدودة جدا. كما ويتم اتخاذ القرارات التخطيطية المتعلقة بالبلدات التي تترأسها هذه القيادات من منطلق تحقيق مصالح الدولة ودون الأخذ بالحسبان احتياجات ورغبات السكان، وذلك لكي تتمكن الدولة من إكراه السكان البدو على الانتقال من القرى غير المعترف بها إلى البلدات والقرى المعترف بها.

2.2 هدم المباني في البلدات العربية في النقب: معطيات محتلنة لعام 2017

عادة، لا تعلن السلطات طوعا أمام الجمهور، عن عدد المباني التي تهدمها في النقب، لذا تعتمد المعطيات المعروضة في هذا التقرير على معطيات مديرية الجنوب، التي تم الكشف عنها، على مدار السنوات الأخيرة، من قبل منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية، بواسطة تقديم طلبات للكشف عن هذه المعلومات بموجب قانون حرية المعلومات. وتبين تقارير مديرية الجنوب الداخلية، عدد المباني التي تم هدمها في القرى البدوية في النقب، عدد الأيام التي استغرقتها نشاطات جهات فرض القانون لهذا الغرض، عدد الأيام التي استنفذت للعثور على المباني المرشحة للهدم، وهدم المباني التي تنفذها سلطات فرض القانون المختلفة بمرافقة الشرطة، قائمة بالمباني التي هدمت حسب نوع المبنى، نوع الهدم، هدم حسب جهة فرض القانون المنفذة، وبيان نشاطات جهات فرض القانون " لتشجيع تسوية توطين البدو". كما وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات الواردة في هذا التقرير تتطرق لعمليات الهدم التي نفذت في التجمعات السكانية البدوية فقط.

[19] أنظر ملاحظة 11.

رسم بياني 1: معطيات سنوية حول هدم مباني في النقب، بين السنوات 2013-2017

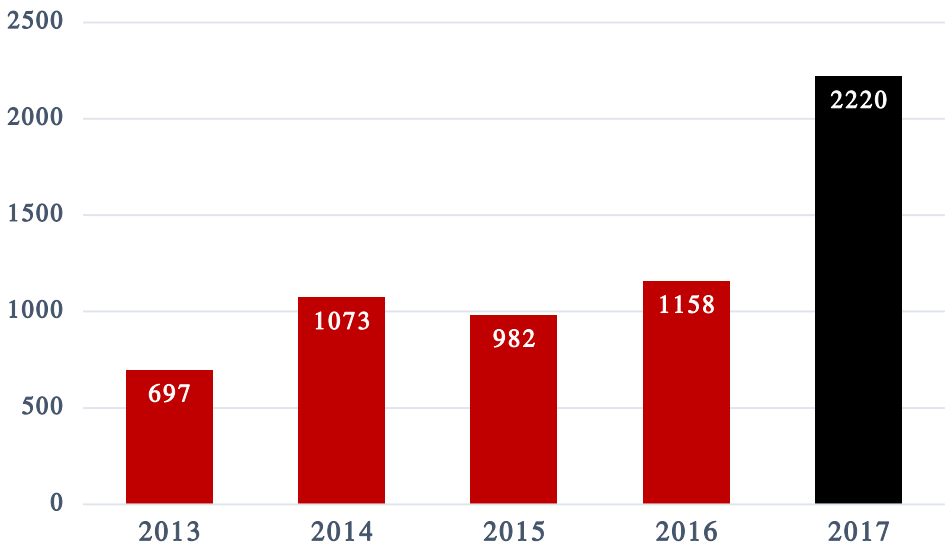

حسب المعطيات المبينة في الرسم البياني رقم 1، ازدادت نسبة عمليات الهدم، بين السنوات 2013 – 2014 بـ 54%، أي من 697 حالة هدم إلى 1073 حالة هدم في القرى البدوية. مع ذلك حصل في العام 2015 انخفاضا في عدد المباني التي هدمت، حيث بلغ حوالي 8.5% تقريبا، لكن هذا الانخفاض لم يدم حيث تم في العام 2016 تسجيل ارتفاعا في نسبة المباني التي هدمت والتي بلغت نسبتها حوالي 18% ليبلغ عددها 1158 مبنى. في الحين الذي تم في العام 2017 هدم 2220 مبنى، وبذلك تكون حالات الهدم في القرى البدوية في النقب قد بلغت ذروتها، لتصل إلى ما يزيد عن 90% من عدد المباني التي تم هدمها في التجمعات السكانية البدوية، مقارنة بالمباني التي هدمت في العام 2016. والتي كان، على ما يبدو، حوالي 37% من بينها، أي 818 مبنى، تستعمل للسكن.

رسم بياني رقم 2: هدم مباني في النقب حسب نوع المبنى، عام 2017

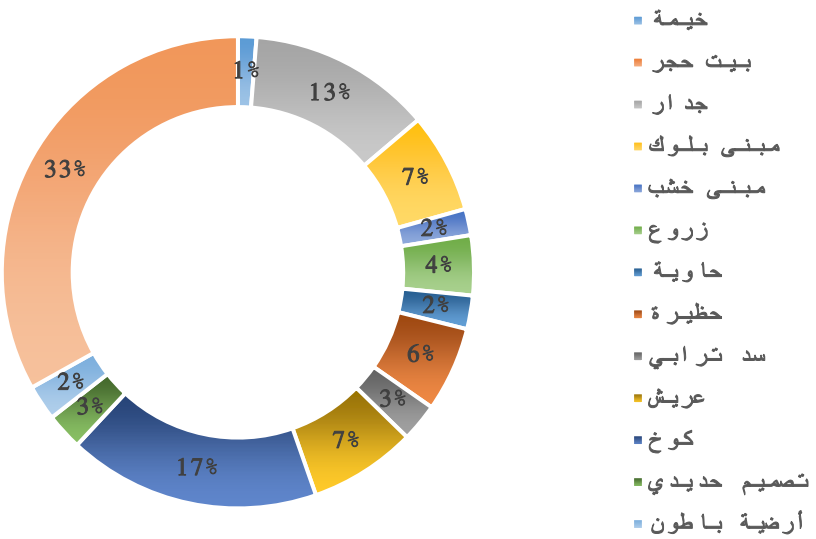

يبين الرسم البياني رقم 2، المباني التي هدمت في القرى البدوية في عام 2017، حسب نوع المبنى. ويجري الحديث هنا عن معطى تم نشره لأول مرة في عام 2016، وكشف عن التعريف الواسع الذي تعطيه سلطات فرض القانون لمصطلح "مبنى". تُمكن هذه القائمة من حصر عدد المباني التقديري التي استخدمت كمباني للسكن، وتم هدمها خلال عام 2017 (أنظر الرسم البياني رقم 3)، وذلك إلى جانب عدد المباني التقديري التي استخدمت لأغراض الزراعة والرعي، مثل: الزرائب والمزروعات. بالإضافة لذلك يتيح الرسم البياني، تقدير عدد الأشياء التي عددت كـ "مباني" لكنها لا تتلاءم بالضرورة مع التعريف الضيق لمصطلح مبنى، فعلى سبيل المثال تم اعتبار السواتر الترابية، أرضيات الباطون، الجدران وكل ما أدرج تحت فئة "أخر" على أنها مباني. لربما كان عدد البيوت أكبر لأن 735 (حوالي 33%) من المباني تم تصنيفها ضمن فئة مبنى "أخر"، لكن دون إعطاء تفاصيل تتعلق بطابع هذا المبنى، لذلك لم يتم التطرق إليها ضمن التصنيف كمباني سكنية.

رسم بياني رقم 3: هدم مباني في النقب حسب نوع المبنى، عام 2017

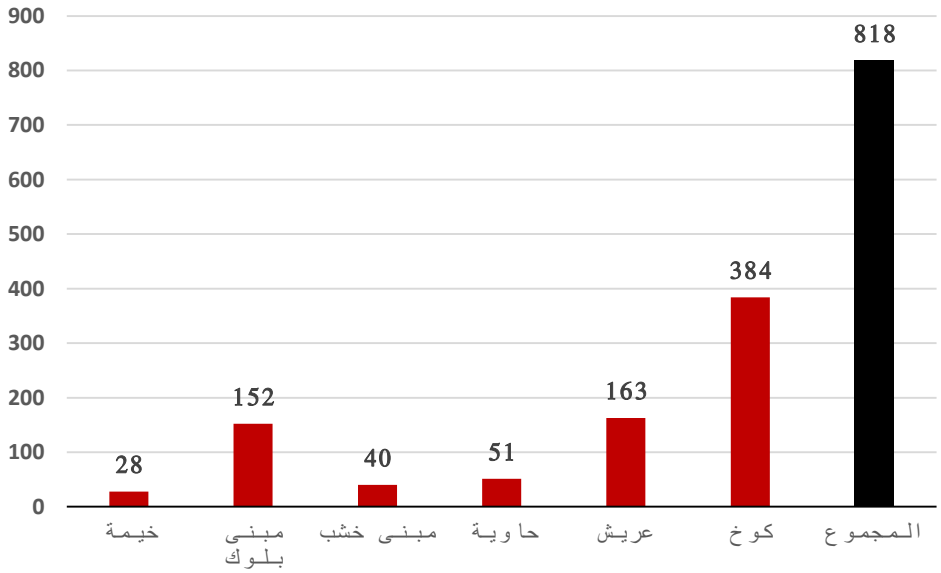

يبين الرسم البياني رقم 3، عدد المباني التقديري التي تم هدمها في القرى البدوية في النقب، خلال عام 2017. حيث أن مديرية الجنوب لا تذكر عدد المباني التي كانت تستخدم آنذاك للسكن وتم هدمها، لذا يصعب حصر عددها بدقة، لكن يُمكن تقديره حسب نوع المباني التي هدمت وكان بالإمكان استخدامها كمباني سكنية. تم في عام 2017 هدم 384 كوخا من الصفيح، 163 عريشة، 152 مبنى من الحجر (البلوك)، 51 حاوية، 40 مبنى خشبي، و – 28 خيمة. وهكذا وصل مجمل عدد المباني التي تم هدمها إلى 818 مبنى، تم اعتبارها كمباني سكنية وتشكل 36% من مجمل عدد المباني التي هدمت في عام 2017.

3. الجهات المشاركة في هدم مباني في التجمعات السكانية البدوية

هنالك عدة جهات مشاركة في عمليات هدم المباني في القرى البدوية في النقب: جهات تعتني بمجال فرض القانون، جهات تعتني بمجال التنسيق وجهات مرافقة. علما ان سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب هي التي تشرف على نشطات هذه الجهات من خلال وضع خطة سنوية وخطة التنفيذ التي تعمل بحسبها مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الأراضي (فيما

يلي: مديرية الجنوب). تم تأسيس مديرية الجنوب في عام 2012 لكي تقوم بتنسيق عمليات هدم المباني في القرى البدوية في النقب. جهات فرض القانون الرئيسية الثلاثة العاملة في النقب هي: الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء، قسم المحافظة على الأراضي في سلطة أراضي إسرائيل (فيما يلي: سلطة أراضي إسرائيل) ووحدة فرض القانون في الأراضي المفتوحة. تعمل هذه السلطات وسط تنسيق مع مديرية الجنوب، وهي المسؤولة عن حوالي 98% من مجمل عمليات الهدم الي نفذت عام 2017، في حين نفذت السلطات المحلية والاقليمية 2% من عمليات الهدم. قامت سلطات فرص القانون المختلفة خلال عام 2017 بتقديم حوالي 991 امر هدم للتنفيذ، حيث تم تنفيذ 916 امرا من بينها مقابل 663 امر هدم تم تنفيذها فعليا في عام2016. بينما تم خلال العام 2017 هدم 481 من المباني من قبل اصحابها، حتى قبل صدور أوامر هدم. لم تقتصر مراقبة وتنفيذ عمليات الهدم على هذه السلطات فحسب بل تعمل الى جانبها الشرطة العادية، وخاصة وحدة 'يوأب'، وهي وحدة شرطية، تقوم بمرافقة اغلب حملات البحث عن المباني والعثور عليها وأعمال الهدم كما وتقوم بمئات الجولات في السنة بغرض الكشف عن مبان وهدمها.

3.1 سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب

تم تأسيس سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب بموجب قرار حكومي رقم 1999 ، اتخذ في عام 2007، وتعتبر هذه الوحدة، وحدة مساندة مستقلة تتخذ من وزارة الزراعة والتطوير القروي مقرا لها، وهي مسؤولة عن أعمال التطوير في البلدات البدوية في النقب. مع ذلك يوجد حتى هذا العام موظفا بدويا واحدا من بين موظفي السلطة البالغ عددهم 16موظفا جميعهم من اليهود، وهو يشغل منصب مدير شعبة المجتمع والمجتمع المحلي. لأول وهلة تبدو الوظائف المسندة للسلطة واسعة: تركيز معلومات حول السكان البدو في النقب تتعلق بدعاوى الملكية، "تسوية لتعزيز فرض القانون"، تخطيط قانوني بالتنسيق مع مديرية التخطيط، مرافقة السكان، تنسيق وملائمة المواعيد بين السلطات المختلفة ومتابعة التنفيذ وغير ذلك.
زد على ذلك سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب هي المسؤولة عن متابعة تنفيذ الخطة الخماسية بشأن التطوير الاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر هذه الخطة متممة للخطة الخماسية السابقة (2012-2016) وتشتمل على ميزانية تقدر بحوالي ثلاثة مليار شيكل لاستثمارها في تعزيز السلطات المحلية، في التعليم والخدمات الاجتماعية، النهوض بالتشغيل وتطوير البنى التحتية العامة في القرى البدوية في النقب. لأول وهلة وكأنه يجري الحديث عن استثمار كبير مخصص لصرفه لصالح السكان، لكن هنالك بند في المخطط، يعتبر جزء لا يتجزأ منه ومخصص لتطوير قسائم بناء مخصصة لاستيعاب الكثيرين من سكان القرى غير المعترف بها في النقب.

لقد اقرت البنود المخصصة لموضوع فرص القانون بين صفوف السكان البدو في النقب (13-14) , بأن عمليات "فرض القانون وحراسة" الاراضي ستتمحور في منع تكرار " التسلل" إلى الأراضي التي تم اخلاءها، القيام بإجراءات "تسوية" بشأن التجمعات السكانية الموجودة في القرى غير المعترف بها، تكثيف عمليات فرض القانون ضد "تسللات" جديدة وغيرها. أن النظر إلى البدو في النقب على أنهم متسللين الى اراضي تابعة للدولة، يسبب في تجريم تجمعات سكانية بأكملها بشكل فعلي، مع ان كل ذنبها لا يتعدى رغبتها في أنها تريد حماية اراضيها الموجودة غالبا تحت تصرفها حتى منذ قبل قيام دولة إسرائيل.

في الحين الذي تحاول سلطة التطوير والتوطين تصوير نفسها على أنها تعمل لصالح المجتمع البدوي في النقب تظهر من الواقع على الأرض، صورة مغايرة لذلك، حيث تكشف تقارير هذه السلطة السنوية (لسنوات 2016-2017) بأن هنالك مصروفات كبيرة على "التسوية" كما ويبن تفصيل ميزانية عام 2017 أنه تم صرف 20 مليون شيكل على التخطيط والبناء مقابل ما يزيد عن 26 مليون شيكل تم صرفها على "التسوية". تربط مديرية الجنوب وباقي سلطات فرص القانون أيضا

علاقات وطيدة بسلطة التطوير والتوطين بخصوص التوصل لـ"تسوية لتعزيز فرض القانون"و "فرض القانون للتشجيع على التسوية". والبرهان على ذلك ما جاء في احد بنود تقرير مديرية الجنوب السنوي، حيث ذكر التالي: "تعمل مديرية الجنوب مع سلطة التطوير والتوطين في مجال "فرض القانون للتشجيع على التسوية" وفق سلم الاولويات التي تم تحدده من قبل سلطة التطوير والتوطين حسب الخطة الخماسية التي تمت بلورتها خلال مداولة مشتركة أجريت في بداية سنة العمل" بالإضافة لذلك ذكر ايضا أنه "تم خلال المداولة تحديد مواضيع للمتابعة ... كانت لسلطة التطوير والتوطين مصلحة مستعجلة في تحريك عملية التسوية المتعلقة بتلك المواضيع... كانت قد لاقت رفضا او عدم الالتزام بالاتفاقيات التي أبرمت خلال المفاوضات العادية". فهكذا تعمل الحكومة معتمدة على خطة حكومية تصور على أنها جاءت لتعزيز السلطات البدوية في النقب ولتطوير السكان اجتماعيا واقتصاديا، لكنها في الحقيقة تستغل هذه الخطة لنقل مجتمعات محلية بأكملها خلافا لرغبتها بغية زيادة حجم البلدات الحكومية. مما لا شك فيه أن هذه الآلية تشكل آلية تتسم بالتهديد خاصة لكونها تُدفع قدما من قبل عدد كبير من السلطات الحكومية. يخيل من تفوهات مدير عام سلطة التطوير والتوطين يائير معيان، المختلفة ان المصالح التي تدفعها السلطة قدما لا تتوافق مع مصالح المجتمع المحلي الذي يفترض ان تخدمه هذه السلطة .

لقد انكر معيان، خلال لقاء صحفي مصور، اجراه معه حسين ابو زايد، ان سلطة التطوير والتوطين تقوم بمهام فرض القانون وذلك بالرغم من التطرق لهذا الموضوع بوضوح في التقارير الصادرة عن السلطة التي يديرها، وفي التقارير الصادرة عن مديرية الجنوب التي يتعامل معها بشكل دائم، ويتم بمساعدة جهات قضائية من تلك التي تتعاون مع القسم القضائي التابع لسلطة التطوير والتوطين قيام سلطات فرض القانون بالعمل ضد السكان البدو الذين يرفضون "الاتفاقيات" التي تفرض عليهم، وهكذا تفرض السلطات ضغوطا هدفها فرض اتفاقيات على سكان القرى غير المعترف بها، ونقلهم من إلى البلدات والقرى المعترف بها، وسط التنازل عن دعاوى الملكية المتعلقة بالأرض وعن اسلوب حياتهم التقليدي.

يخضع أبناء وبنات المجتمع البدوي لجهاز تطوير منفصل تابع لسلطة تطوير وتوطين البدو في النقب ولجهاز فرض القانون منفصل يقع تحت رعاية مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الأراضي. على الرغم من أن الحديث يجري، في الواقع لأول وهلة عن مجالين مختلفين، هما التطوير وفرض القانون، ينعدم هذا الفصل عند التعامل مع المجتمع البدوي في النقب. ففي الحين الذي يتم في بعض الأحيان تصوير سياسة هدم البيوت على أنها تقتصر على فرص قوانين التخطيط والبناء، لكنها عمليا تستغل لتنظيم وهيكلة الحيز في الجنوب من جديد حسب تطلعات الدولة.

بمعنى أن القوانين التي هدفها تنظيم مجالات التخطيط والبناء في إسرائيل تتحول لأداة لتشكيل ضغطا على مواطنين لدفعهم للدخول في إجراءات "تسوية" تكون نتيجتها تجريد بنات وأبناء المجتمع البدوي من أراضيهم ونقلهم بالإكراه من القرى غير المعترف بها إلى البلدات التي أنشأتها الحكومة.

3.2 مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي

تخضع مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي لوزارة الأمن الداخلية وتعمل كجسم مركزي وظيفته تنسيق عمليات الهدم، بين سلطات فرض القانون المختلفة، سلطة تطوير وتوطين البدو والشرطة. تم تشكيل مديرية الجنوب بموجب قرار حكومي رقم 3707 الصادر في عام 2011، والتي تمت من خلالها المصادقة على "مخطط برافر" الذي يهدف الى "تنظيم توطين البدو في النقب".[20]لكن على الرغم من تجميد هذا المخطط في كانون الأول عام 2013، [21] لا تزال مديرية الجنوب

[20]القرار الحكومي رقم 3707 الصادر بتاريخ 11.09.2011، تسوية توطين البدو في النقب http://tinyurl.com/hs5czb

تواصل تحديد اهداف ووضع خطط لهدم وإخلاء مباني.

تعمل مديرية الجنوب بواسطة عقد لقاءات اسبوعية، يلتقي خلالها منتدى دائم، مكون من ممثلين عن سلطات فرض القانون التي تعتني بهدم مباني تابعة للسكان البدو في النقب فقط. وتقوم مديرية الجنوب بالتنسيق بين السلطات كل ما يتعلق بأيام الخروج للبحث والعثور على المباني المرشحة للهدم، ايام تنفيذ الهدم والقضاء على المحاصيل، حيث استعانت مديرية الجنوب، في عام 2017 بتسيّر طائرات في اجواء النقب لكي تزيد من نجاعة سياسة الهدم حسب زعمها. ويوفر نطاق التنسيق الذي تقوم به مديرية الجنوب، العون للوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء، قسم المحافظة على الأراضي في سلطة أراضي إسرائيل، وحدة فرض القانون في الأراضي المفتوحة (يطلق عليها ايضا "الدوريات الخضراء) وعدد من لجان التخطيط والبناء المحلية للقيام بمهامها. بالإضافة لذلك تعمل مديرية الجنوب بالتعاون مع سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب،22 التي لا تملك تخويلا مباشرا لهدم مباني. كما استمرت أيضا في عام 2017 ، اجتماعات "منتدى فرض القانون الاسبوعي" الذي تشارك فيه سلطات فرض القانون في النقب والذي يحدد برنامج فرض القانون الاسبوعي على اساس خطة العمل السنوية.

3.3 الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء

الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء، تعمل في ستة الوية في البلاد وفي الضفة الغربية أيضا. وتعتمد الوحدة في عملها هذا على قانون التخطيط والبناء الذي يتيح استصدار اوامر هدم إدارية وقضائية ضد مباني بنيت بدون ترخيص. رئيس اللجنة اللوائية المسؤول عن منطقة التخطيط اللوائي مخول للتوقيع على أوامر الهدم الإدارية لهدم مباني في مناطق تقع ضمن مسؤولية لجان التخطيط المحلية واللوائية،[23] حيث يقوم مراقبو الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء باستعمال هذه الأوامر بشكل موسع وذلك على الرغم من أن صلاحية فرض القوانين يقع ضمن مسؤولية اللجنة المحلية.[24] زد على ذلك تقوم الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء باستخدام أوامر هدم قضائية أيضا، لكن بوتيرة أقل مما كانت عليه سابقا حيث أخذت وتيرة استخدامها بالانخفاض خلال السنوات الأخيرة.

3.4 قسم المحافظة على الأراضي في سلطة أراضي إسرائيل

تتولى سلطة أراضي إسرائيل، بموجب القانون، إدارة أراضي الدولة، وأراضي كيرن كيمت ليسرائل. ويترأس هذه السلطة مجلس أراضي إسرائيل الذي يحدد سياسة الأراضي في الدولة.[25]

يعمل في إطار سلطة أراضي إسرائيل **قسم المحافظة على الأراضي،** الذي يتولى بدوره " الحفاظ على العقارات التي تديرها سلطة أراضي إسرائيل، بعدة وسائل من بينها إدارة الأراضي ميدانيا، ترسيم واملاك ووضع اليد على الأراضي الواقعة ضمن المساحات الخاضعة لسلطة أراضي إسرائيل".[26] يقوم قسم المحافظة على الأراضي بنشاطاته بواسطة قانون الاراضي، الذي يتيح استخدام قوة معقولة لأجل اخلاء شخصا استولى على ارض خلال 30 يوما وذلك دون الحاجة لوجود أمر;[27]

---

[21] هارتس. بيغن يعلن: توقف دفع قانون برافر لتسوية توطين البدو في النقب قدما، 12.12.2013 http://tinyurl.com/qzbmzf

[22] أنظر ملاحظة 3.

[23] أنظر ملاحظة 10، بند 238أ(ب1). http://tinyurl.com/hhnbmw3

[24] توجيهات المستشار القضائي للحكومة. *توجيه رقم 8.1101 : تفعيل صلاحية الدولة في فرض القانون ضد مخالفات التخطيط والبناء في مناطق نفوذ التخطيط المحلية*. نيسان 2013، ص 1 http://tinyurl.com/jfae3kc

[25] سلطة أراضي إسرائيل، من نحن، بدون تاريخ https://tinyurl.com/ybu7armx

[26] سلطة أراضي إسرائيل، قسم المحافظة على الأراضي، *بدون تاريخ* https://tinyurl.com/yadddazu

[27] قانون الأراضي 1969، بند 18 (ب). http://tinyurl.com/zrrgeh6

كما ويمكن قانون الاراضي العامة من تقديم أوامر اخلاء ورفع يد ضد من يستخدمون الأراضي العامة التي تدار من قبل السلطة.[28] ومن تقديم دعاوى اخلاء ورفع يد للمحاكم، حيث تنقل هذه الدعاوى لاحقا الى دائرة الاجراء والتنفيذ. يقوم قسم المحافظة على الأراضي بنشاطاته في اربعة مناطق: المركز، أورشليم القدس، الشمال والجنوب، يعمل في كل منها مفتشون من طرف سلطة أراضي إسرائيل.

3.5 وحدة فرض القانون في الأراضي المفتوحة ("الدوريات الخضراء")

تعتبر وحدة فرض القانون في الأراضي المفتوحة التي شكلت عام 1076 والتي تعرف أيضا باسمها "الدوريات الخضراء" وهي بمثابة وحدة مساندة مرتبطة بسلطة الطبيعة والحدائق التابعة لوزارة حماية البيئة، بالتوازي لعملها المنوط بسلطة الطبيعة والحدائق، تعمل الوحدة بواسطة لجنة مدراء تنفيذيين للمؤسسات التي تعمل باسمها. وعليه فإن نشاطات الوحدة تمول من قبل الجهات التي تعمل باسمها ومن بينها: جيش الدفاع، الكيرن كيمت، الوكالة اليهودية، مكوروت وغيرها، وهي مرتبطة من الناحية المهنية بالجهة التي تقوم بعملها باسمها.[29]

تقسم وحدة فرض القانون في الأراضي المفتوحة عملها على جميع أنحاء البلاد، حسب ألوية، حيث يقوم مراقبو الوحدة بالكشف عن الاستعمالات المختلفة للأراضي ويقومون بجمع المعلومات حول من يقوم باستخدام هذه الأراضي ومن ثم يتوجه المراقبون إلى السلطات المختلفة للتحقق من أن استعمال هذه الأراضي قد تم استعمالها بناء على ترخيص، وفي حال لم يكن ترخيص كهذا، يقوم المفتشون بفتح ملف دعوى وتقديم أوامر إخلاء بالتعاون مع السلطات بغية إخلاء الأرض.[30] تم في عام 2017، تعزيز "الدوريات الخضراء" بإضافة مفتشين إضافيين لصفوفها ولذلك أصبح تأثيرها ملحوظا على عدد حالات الهدم السنوية.[31]

---

[28] قانون الأراضي العامة (إخلاء أرض) 1981. http://tinyurl.com/huw8onn

[29] الكنيست مركز الأبحاث والمعلومات. *ورقة خلفية في موضوع: التسلل إلى الأراضي والمباني*، فصل 2.2 – http://tinyurl.com/zav7qyw

[30] ألتمان، جلعاد. "كركاع"، مجلة معهد استطلاع السياسة الاقتصادية وسياسة استخدامات الأراضي التابع للكيرن كيمت ليسرائيل، رقم 57 (كانون الثاني 2004) http://tinyurl.com/zo2ry6f

[31] أنظر ملاحظة 3، ص 1.

رسم بياني رقم 4: نسبة المباني المهدمة في النقب حسب جهة فرض القانون التي هدمتها، عام 2017

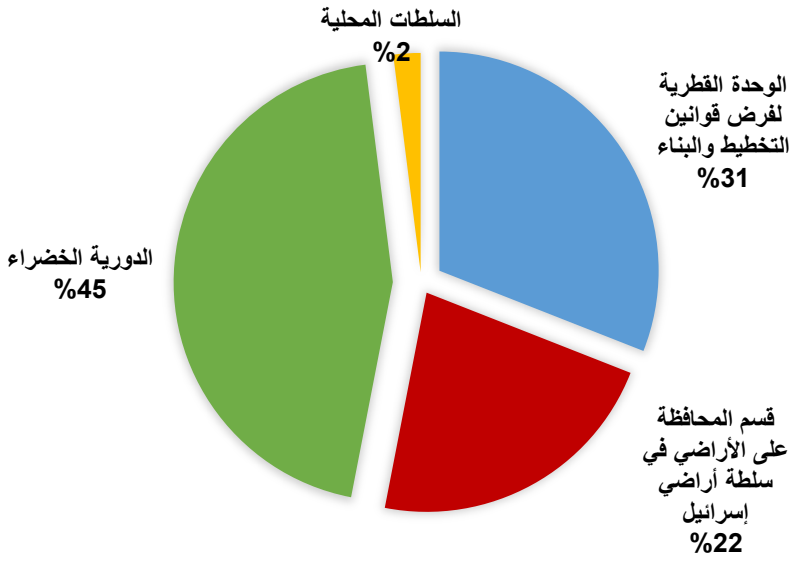

يبين الرسم البياني رقم 4، نصيب سلطات فرض القانون المختلفة النسبي في هدم المباني في القرى البدوية في النقب، خلال عام 2017. يقع ضمن مسؤولية الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء 691 حالة هدم، تشكل 31% من مجموع حالات الهدم في القرى البدوية خلال عام 2017، بينما نفذ قسم المحافظة على الأراضي في سلطة أراضي إسرائيل التابع لسلطة أراضي إسرائيل 491 حالة هدم، أي ما نسبته حوالي 22% من مجمل حالات الهدم، في حين نفذت وحدة فرض القانون في الأراضي المفتوحة "الدوريات الخضراء" 994 حالة هدم، حيث يشكل هذا العدد نصف العدد الكلي من حالات الهدم التي نفذت في النقب خلال عام 2017 تقريبا. هذا وقد تيسر تنفيذ هذا الكم من حالات الهدم، جراء ازدياد عدد المفتشين في عام 2017. أما السلطات المحلية فنفذت 44 حالة هدم، أي ما يقدر بأقل من 2% من مجموع حالات هدم المباني لدى السكان البدو في النقب.

3.6 وحدة "يوأب" (شرطة إسرائيل، لواء الجنوب)

وحدة "يوأب" هي وحدة دوريات خاصة تابعة للشرطة، تم تشكيلها في عام 2012 في إطار القرار الحكومي التي تمت ضمنه المصادقة على "مخطط برافر"،[32] بغية المساعدة في تطبيق المخطط، لكن بالرغم من تجميد "مخطط برافر" لا تزال وحدة "يوأب" تواصل نشاطاتها. تخضع هذه الوحدة لإمرة قائد لواء الجنوب في شرطة إسرائيل ويتمثل هدفها المعلن في: "مساعدة الجهات المخولة بفرض القانون في مجال الأراضي في النقب".[33] ويتلخص دورها في التالي:

1. القيام بإعمال استخبارية واكتشاف مخالفات: تجميع معلومات استخبارية واكتشاف جرائم في مجال مسؤولية وحدة "يوأب"، إعداد خارطة استخبارية، إعداد مسح استخباري، تركيز ومعالجة المواد التي تم جمعها من الميدان.
2. إجراء تحقيق وإصدار أوامر: المساعدة في التحقيق في المخالفات الجنائية المرتكبة خلافا لقوانين الأراضي.

---

[32] أنظر ملاحظة 39.

[33] رد من وزارة الأمن الداخلي على طلب قدم حسب قانون حرية المعلومات، 17 تشرين الثاني 2015.

3. القيام بنشاطات لتوفير فرض القانون، الردع، ومنع القيام ببناء غير قانوني: مساعدة جهات حكومية في فرض القانون ضد البناء الجديد، القيام بدوريات ميدانية وتوزيع أوامر الهدم، ومتابعة المخالفات المنوطة بفرض القانون.

تعمل مديرية الجنوب وسط تعاون تام مع شرطة إسرائيل وخاصة مع وحدة "يوأب"، المسؤولة عن مرافقة المفتشين والقوات التي تنفذ الهدم. ومما يدلل على هذا التعاون، ما جاء في التفصيل الوارد في خطة عمل مديرية الجنوب التي تبين حجم "مستوى المتابعة الدائمة والمرونة في العمليات الميدانية".[34] الذي توفره جهوزية وحدة "يوأب". ينحصر مجال نشاط وحدة "يوأب" على وجه الخصوص في التجمعات السكانية البدوية في النقب. بلغ عدد الأفراد الذين يخدمون في صفوف وحدة "يوأب" حتى عام 2018 قرابة 192 شرطيا وبلغت ميزانيتها حوالي 96 مليون شيكل.

للأسف الشديد، تكاد المعلومات المتعلقة بوحدة "يوأب" تكون غير متوفرة. فردا على استجوب مباشر، وجه لوزير الأمن الداخلي، جلعاد اردان، امتنع الوزير اردان، عن الاجابة على غالبية الأسئلة الفرعية [35] ويخيل أيضا أن باقي المعلومات غير متاحة للجمهور. يمتلك مقاتلو وحدة "يوأب" قوة ردع ضخمة، قد أدت، على ما يبدو، في عام 2017 إلى ارتفاع ملحوظا في عدد حالات الهدم المباني التي هدمها أصحابها بأنفسهم. وكذلك شرعت وحدة التحقيقات التابعة لوحدة "يوأب" في عام 2017 بفتح ملفات تحقيق لأصحاب تلك المباني. كما وتم في جميع الحالات التي سجلت فيها شكاوى من قبل مفتشي السلطات المختلفة، فتح ملف تحقيق جنائي أيضا.[36]

جدير بالذكر هنا أن تشكيل وحدة خاصة لمعالجة قضايا مدنية، يصور الأقلية البدوية في النقب على أنها مشكلة ديموغرافية وخطورة أمنية، لكن هذا ليس عجيبا نظرا لتفوهات شخصيات عامة تجاه السكان البدو. فعلى سبيل المثال، وصف وزارة البناء والإسكان، يوآف غالانت، البناء في القرى غير المعترف بها بأنه "ارهابا" أو "توسع اسلامي" من الخليل وحتى غزة.[37] هذه النظرة التي يتم سماعها صباح مساء من جهات حكومية كبيرة، تزيد من الاغتراب الذي يشعر به المجتمع البدوي المحلي أصلا، وذلك بسبب اهمال التجمعات السكنية البدوية في النقب، وبسبب سياسة هدم المنازل، وتجريد السكان من أراضيهم.

قوات تابعة لوحدة "يوأب" خارج قرية أم الحيران، غير المعترف بها. تصوير: عايشة أبو القيعان، تموز

[34] أنظر ملاحظة 3، ص 1.
[35] رد وزير الأمن الداخلي على استجواب قدمتها عضوة الكنيست تامار زندبرغ باسم منتدى التعايش السلمي في النقب، 18 حزيران 2018.
[36] أنظر ملاحظة 3، ص 30.
[37] نردي، جاي. "الوزير غلنت قرر الخروج إلى حرب مكشوفة ضد التجمعات السكانية البدوية، غلوبوس (4 حزيران 2018) https://tinyurl.com/y8okhpyc

4. أنواع حالات الهدم: هدم "استباقي"، "ذاتي" وهدم " خلال وجود إجراء قضائيا قائما "

تُصنف السلطات حالات الهدم في القرى غير المعترف بها على النحو التالي: "هدم استباقي"، هدم "ذاتي" وهدم " خلال وجود إجراء قضائيا قائما ". ويعود تصنيف الفروق بين أنواع حالات الهدم إلى الجهة التي تنفذ هذا الهدم والصلاحية القانونية الموجبة لهذا الهدم.

يطلق على حالات الهدم التي تنفذها السلطات، **هدما "استباقيا"**، وتنفذ هذه الحالات من الهدم في أيام مخصصة لتنفيذ هدم مركز، يحضر خلالها مفتشو السلطات المختلفة ترافقهم قوات كبيرة من وحدة "يوأب" وجرافات لهدم المباني. بينما يطلق على حالات الهدم التي ينفذها أصحاب المباني أنفسهم، **هدما "ذاتيا"** ويتم هذا الهدم لأسباب متنوعة: تجنب الصدمة التي تكمن في حضور قوات شرطة كبيرة للموقع دون سابق انذار، [38] العقوبات الجنائية التي يمكن فرضها على أصحاب المباني، التهديدات الصادرة عن السلطات بصدد مطالبة أصحاب المباني بدفع تكلفة عملية الهدم وغيرها. حيث أصبح هذا النوع من حالات الهدم أكثر شيوعا خلال السنوات الأخيرة وازداد اربعة أضعاف خلال فترة أربع سنوات فقط، حيث ارتفعت حالات الهدم في هذه الفترة من 376 حالة هدم في عام 2013 إلى 1579 حالة في عام 2017.[39]

رسم بياني رقم 5: الهدم "الاستباقي" مقارنة بالهدم "الذاتي" في النقب، خلال عام 2017

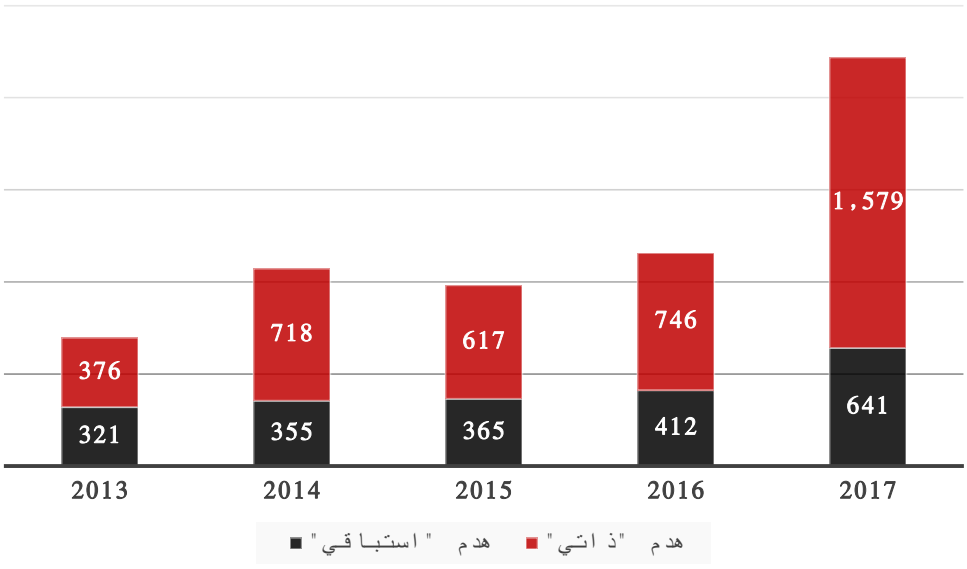

سُجل منذ 2013 ارتفاعا كبيرا في عدد حالات الهدم الاجمالية. بحيث ارتفع عدد حالات الهدم، خلال خمس سنوات فقط، بثلاثة أضعاف، أي من 697 حالة هدم في عام 2013 إلى 2220 حالة هدم في عام 2017. وكذلك شهدت حالات الهدم "الذاتي" (هدم من قبل أصحاب العقار) ارتفاعا هي الأخرى بلغ أربعة أضعاف، بمعنى أنها ارتفعت من 697 حالة هدم في عام 2013 إلى 1579 حالة في عام 2017. لقد شهدت هذه الفترة كلها ازيادا في حالات الهدم ما عدا عام 2014. ومثلها أيضا شهدت حالات الهدم التي نفذتها جهات حكومية (هدم استباقي) في الفترة ذاتها ارتفاعا هي الأخرى، حيث ارتفعت من 321 حالة في عام 2013 إلى 641 حالة في عام 2017 أي ضعفين تقريبا، لكن بالرغم من ذلك تبقى نسبة هذا الارتفاع

[38] شرطة إسرائيل، لواء الجنوب. تدريب لمقاتلي وحدة يوأب التابعة للواء الجنوبي، 2017 https://tinyurl.com/y89vmmon

[39] أنظر ملاحظة 3، ص 8.

أقل كثيرا منها مقارنة بعدد حالات هدم المباني الاجمالي وخاصة إذا ما تمت مقارنتها بعدد المباني التي هدمها أصحابها بأنفسهم (هدم "ذاتي"). تدل هذه المعطيات على أن موقف السلطات قد تفاقم وعلى زيادة الضغط على السكان البدو لإجبارهم على الانتقال قسرا من القرى غير المعترف بها إلى للبلدات وللقرى المعترف بها، بواسطة تواجد جهات فرض القانون في التجمعات السكانية بشكل دائم وعمليات الهدم والدوريات.

بحسب معطيات مديرية الجنوب، يشمل عدد حالات الهدم "الذاتي" أيضا المباني التي تم هدمها **"خلال وجود إجراء قضائيا قائما"** – حالات هدم ينفذها أصحاب المباني قبل استلام أي أمر كان. ويشكل هذا النوع من حالات الهدم حوالي 30% من حالات الهدم "الذاتي".[40]

<u>رسم بياني رقم 6: نسبة حالات الهدم "الذاتي"، الهدم "الاستباقي" والهدم "خلال وجود إجراء قضائيا قائما" في النقب، خلال عام 2017</u>

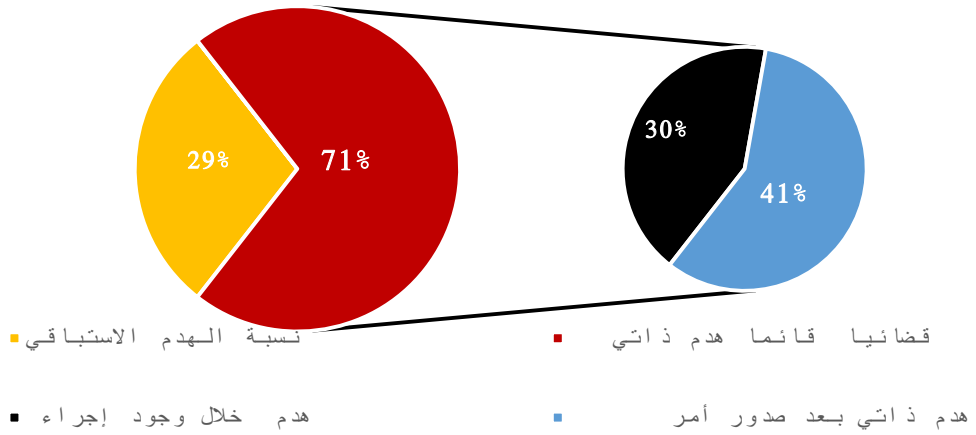

في عام 2017 تم هدم 71% من المباني على أيدي أصحابها (من مجموع حالات الهدم "الذاتي")، بينما هدمت السلطات (هدم "استباقي") ما نسبته 29% من المباني. هذا وقد تم هدم حوالي 30% من بين حالات الهدم "الذاتي" " خلال وجود إجراء قضائيا قائما"، بمعنى: قبل صدور أي أمر معين وتقديمه لمديرية الجنوب لتنفيذه. تشكل نسبة حالات الهدم التي نفذت دون وجود أمر حوالي 21% من مجموع حالات الهدم في التجمعات السكانية البدوية.

تُعتبر حالات الهدم "الذاتي" وخاصة تلك التي تُنفذ " خلال وجود إجراء قضائيا قائما" في نظر مديرية الجنوب نجاحا في تطبيق سياسة الهدم الحكومية، التي تهدف إلى تجريد السكان البدو من أراضيهم. لقد ورد في تقرير مديرية الجنوب السنوي الأتي: "نهج تنفيذ الهدم "الذاتي" مقابل الهدم الاستباقي في هذا العام متواصل وحتى أنه تزايد ... هذا هو نتيجة عمل ميداني شاملا... [تم صبغ الأصل بالأسود] كجزء من عمليات فرض القانون. ويدل هذا المعطى، على استمرار فعالية عنصر الردع، أي أنه يُفضل الهدم بشكل "ذاتي" لكي يتم تجنب حضور المفتشين بمرافقة قوات من الشرطة".[41]

[40] أنظر ملاحظة 3، ص 8.
[41] أنظر ملاحظة 3، بند 10 (ص 30).

5. تأثير سياسة هدم المباني على السكان البدو في النقب

تقوم سلطات فرض القانون المختلفة بنشاطاتها في القرى البدوية في النقب، بمعدل أربعة أيام في الأسبوع. حيث يتم ذلك، عادة بواسطة دخول القرى بقافلة من سيارات يستقلها مفتشون من الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء، قسم المحافظة على الأراضي في سلطة أراضي إسرائيل، "الدوريات الخضراء" وكذلك دوريات شرطة تابعة لوحدة "يوأب" وللشرطة العادية. الهدف من تسير هذا التشكيل العدواني من القوات إلى هذه القرى هو هدم مباني، وردع سكان القرى كي يكفوا عن البناء، توسيع أو ترميم بيوتهم. لكن في الوقت ذاته يترك ذلك تأثيرا اجتماعيا – نفسيا هائلا على المجتمع البدوي المحلي في النقب.

لقد أكدت الدراسات التي فحصت تأثير هدم البيوت على صحة الراشدين والأطفال النفسية، سواء كأفراد وسواء كمجتمع محلي، ظهور دلائل تشير إلى أن الأشخاص الذين يشهدون عمليات هدم أو يخضعون للتهديد بالهدم، يصابون بالقلق، اكتئاب، أعراض الذعر بمستويات عالية.[42] كما أن عملية تسليم أوامر الهدم، تثير شعورا كبيرا بالغضب، الاحباط والاغتراب وذلك كون مفتشو السلطات المختلفة يحضرون خلال الأيام المخصصة لتنفيذ الهدم بمرافقة قوات كبيرة من رجال شرطة مسلحين من وحدة "يوأب" وجرافات. وفي بعض الأحيان، تنضم إلى هذه القوات أيضا الخيول، الكلاب، وطائرات مختلفة مثل الطائرات المسيرة. تتم عمليات الهدم نفسها وسط استخدام العنف والاستعانة بآليات ثقيلة، حيث بلغ السكان عن إصابتهم جراء ذلك بالشعور بالهوان، صدمة اقتلاع فعلي من بيوتهم وبلبلة بخصوص مستقبلهم. بالإضافة للصدمة الناجمة عن الهدم يعيش البدو في النقب تحت طائلة التهديد بالغرامات والإزعاج المتكرر من قبل المفتشين، مما قد يؤدي غالبا بأصحاب المباني إلى هدمها بأنفسهم.

هدم بيوت في قرية أم الحيران، غير المعترف بها. تصوير رضى (كفاح) أبو القيعان، 2017

[42] Nihaya Daoud and Yousef Jabareen, 'Depressive symptoms among Arab Bedouin women whose house are under threat of demolition in the southern Israel: a right to housing issue', *Health and Human Rights Journal*, 16, n.1. (2014), pp.179-191.

يولي المجتمع العربي عامة، والمجتمع البدوي في النقب خاصة، أهمية كبرى للبيت الذي يعتبر بالنسبة لهم ليس مجرد مأوى ملموس، بل أكثر من ذلك بكثير، حيث يمثل الحمى القبلي والعائلي وضرورة الحفاظ على كيان المجتمع البدوي بواسطة الأرض. كما ويعتبر البيت جزء من الثقافة والقيم الاجتماعية التي تشكل أساس المجتمع العربي البدوي. من هذا المنطلق ينظر الكثير من البدو إلى البيت على أنه مصدرا للهوية الشخصية والاجتماعية، للقوة والأمن. هدم البيوت يسلب السكان البدو في النقب حقهم في العيش بكرامة، سلام وأمان ويمس في نسيج المجتمع الهش وفي النواة القبلية. هذا وتحمل عمليات الهدم معنى تاريخيا وسياسيا أيضا، وذلك كون البدو في النقب يخضعون لعملية فصل قسري عن ثقافتهم التقليدية التي تشدد على الارتباط بالأرض.[43]

بالإضافة لسياسة هدم المباني فإن غالبية سكان القرى غير المعترف بها يحظون بالقليل جدا من الخدمات المقدمة من قبل الدولة وفي غالبية الحالات لا يتلقون أي خدمات نهائيا. كما أن حال سكان القرى الإحدى عشر التي اعترفت بها الدولة قبل 15 عاما ليس بأفضل، حيث لا يحق لهم الحصول على تراخيص بناء، بيوتهم غير موصولة بالكهرباء أو شبكة المياه والصرف الصحي، وتخلو قراهم من الشوارع التي تؤدي إلى خارج القرى. مع ذلك وبالرغم من الحرمان المقصود من الخدمات، تواصل حكومة إسرائيل انتهاج سياسة هدم المباني ضد المواطنين البدو في النقب. سياسة الهدم والإهمال في توفير البنى التحتية للقرى البدوية في النقب تُرسخ الاغتراب بين المواطنين البدو وبين الدولة التي تعمل بشكل مباشر وعنيف على انتهاك حقوقهم بدلا من أن تحافظ عليها.

رسم بياني رقم 7: عدد أيام عمل جميع جهات فرض القانون، 2016-2017

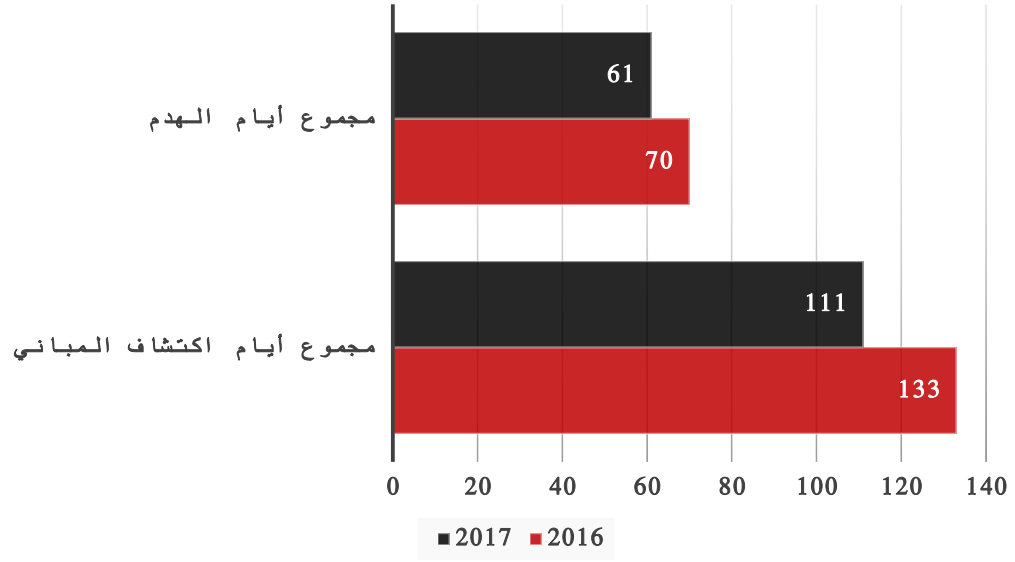

[43] خالد السيد، "ردود فعل شعورية للضغط وموارد المواجهة لدى المراهقين من البدو من البلدات الدائمة ومن القرى غير المعترف بها بسبب هدم البيوت"، (دراسة لم تنشر بسبب استيفاء جزئي للمتطلبات اللازمة للحصول على شهادة الدكتوراه في الفلسفة، تم تقديمها لجامعة بن غوريون في النقب، 2015)

بحسب المعطيات الواردة في الرسم البياني رقم 7، بلغ عدد الأيام التي استنفذتها كافة سلطات فرض القانون في عام 2017 لأغراض الهدم 70 يوما، مقابل 61 يوما تم استنفاذها في العام 2016 لتنفيذ عمليات هدم في التجمعات السكانية البدوية. تعبر هذه الأعداد عن حصول زيادة بواقع 15% في نسبة الأيام التي تم استنفادها لأغراض الهدم خلال عام واحد فقط. كما واستنفذت هذه السلطات في عام 2017 أيضا 133 يوما لأغراض اكتشاف مباني، تمثلت في القيام بجولات يحاول المفتشون خلالها اكتشاف أبنية جديد أو عمليات "تسلل" إلى أراض. يلاحظ هنا وجود ارتفاعا بنسبة 20% تقريبا، مقارنة مع العام 2016، الذي تم خلاله استنفاذ 111 يوما لأغراض الاكتشاف المذكورة. مقارنة بالعام 2016، حصلت في عام 2017 زيادة بنسبة 20% في "استنفاذ" الأيام المخصصة لعمليات العثور على المباني. تنظر مديرية الجنوب إلى الأيام التي تم إلغاء النشاطات المزمع القيام بها في هذه الأيام على أنها "أيام ضائعة"[44]، لكن تقرير المديرية لعام 2017 يشير إلى قيام سلطات فرض القانون بتحويل أيام الهدم التى ألغيت، خاصة بسبب تنفيذ هدم ذاتي، إلى أيام تستغل للبحث واكتشاف مباني وهكذا تسببت هذه السلطات في حصول زيادة في عدد الأيام المستغلة لأغراض البحث واكتشاف مباني بنسبة تقدر بحوالي 20% خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016.

5.1 أحداث كانون الثاني 2017 في أم الحيران

لقد طرأ في عام 2017 تصعيدا على سياسة هدم البيوت العنيفة التي تقوم بها السلطات، عندما قام في صباح 18 كانون الثاني من نفس السنة، مئات رجال الشرطة مدججين بالسلاح والذخيرة الحية بالدخول إلى قرية أم الحيران، غير المعترف بها بهدف هدم 6 بيوت من بيوتها، حيث تم خلال مداهمة مباني القرية قتل أحد سكان القرية، المرحوم يعقوب أبو القيعان، بنيران قوات الشرطة المختلفة التي بلغ تعداد أفرادها مئات رجال الشرطة قاموا بنشاطات شرطية في القرية في نفس الليلة. جمع يعقوب متعلقاته وسار بسيارته بغية ترك المكان لكيلا يشهد هدم بيته، حيث قام رجال الشرطة الذين طلبوا منه الوقوف، بإطلاق النار باتجاهه عدة مرات، فأصيب وفقد السيطرة على سيارته مما أدى إلى تدهورها على منحدر التلة وإلى دهس الشرطي، اريز ليفي، الذي لقي حتفه جراء ذلك. بعد حدوث هذا الحادث المؤلم بساعات معدودة، وقبل الشروع بالتحقيق فيه، قام وزير الأمن الداخلي، جلعاد اردان، ومفتش الشرطة العام، روني الشيخ باتهام يعقوب أبو القيعان بأنه مخرب وحتى ربطاه بالتنظيم الإرهابي داعش. لكن قسم التحقيقات مع رجال الشرطة "محاش" والمخابرات العامة شرعا في فحص ما حدث في هذه الليلة، حيث لم يجد شهادات تدل على أن ما حدث كان عملية إرهابية، حسبما كانت قد ادعت الشرطة ووزير الأمن الداخلي. كما وقامت المخابرات العامة في نهاية عام 2017، بتحويل نتائج التحقيقات التي توصل إليها إلى النائب العام، شاي نيتسان، الذي قرر بدوره في نيسان 2018 إغلاق الملف بدعوى "أنه لا يمكن الحسم في مسألة هل يجري الحديث عن عملية إرهابية"[45] ودون أن يتم تبرئة يعقوب أبو القيعان.

لقد كشف تقرير صحفي نشرته صحيفة هارتس بأن تقريرا سريا لأحد ضباط المخابرات العامة كان قد حقق في أحداث كانون الثاني التي وقعت في 2017 في أم الحيران ويعتمد على أدلة تم جمعها من الميدان قد أفاد أن الشرطة قد فشلت في تصرفاتها وقال إن يعقوب أبو القيعان لم يدهس الشرطي عمدا، بل فقد السيطرة على سيارته على أثر تصرفات رجال الشرطة غير اللائقة الذين أطلقوا النار باتجاهه بالرغم من أنه كان يقود سيارته بسرعة 10 كم في الساعة فقط. تم تسليم هذا التقرير لوزارة العدل، لكن النائب العام، شاي نيتسان، لم يذكر أي من نتائج هذا التقرير خلال تصريحاته الأخيرة، مدعيا أن الأدلة

[44] أنظر ملاحظة 3، بند 4 (ص 29).
[45] الموغ بن زكري، النيابة العامة أغلقت ملف أم الحيران: لا يمكن البت بخصوص كون عملية الدهس كانت عملية تخريبية، هارتس *01.05.2018*
https://tinyurl.com/ya97uofc

غير قاطعة. في الحين الذي عارض رئيس قسم التحقيقات مع رجال الشرطة، أوري كرميل، ونائبه، شلومو لمبرجر، النتائج التي خلص إليها نيتسان.[46]

زد على ذلك، اتضح أن أبو القيعان قد ترك ينزف بعد أن أصيب بجراح دون أي علاج طبيي. وقد ادعت طبية تابعة للشرطة كانت في الموقع في أفادتها، بأنها لم تر جثة أبو القيعان المصابة بالجراح قبل موته ولذا لم تقدم له أي مساعدة، وذلك خلافا لادعاءات أخرى ممن كانوا في الموقع أفادت أن الطبية قد تغاضت عمدا عن حاجة أبو القيعان للعلاج الطبي. مع ذلك، لم يثير قسم التحقيقات مع رجال الشرطة التابعة لوزارة العدل ولا نيابة الدولة أي شك في شهادتها، على الرغم من أن يعقوب ظل ينزف قرابة نص الساعة حتى قضى.[47] وتجدر الاشارة إلى أنه حتى بعد اتضح أنه تم تقديم معلومات كاذبة حول الاحداث التي حدثت في تلك الليلة، رفضا الاعتذار أو تحمل المسؤولية عن تصريحاتهم الرعناء والمحرضة.

الأحداث التي حدثت في كانون الثاني عام 2017 في قرية الحيران غير المعترف لها، تشكل مثالا أكيدا على أن سياسة هدم البيوت والمباني بين أوساط السكان البدو في النقب، ما هي إلا عنفا وإن قوة هذه السياسة تقتصر على خلق الجفوة والإحباط بين صفوف السكان البدو في النقب الذين يتم انتهاك حقوقهم على أساس يومي. ليس هنالك حلا سوى حلا يعتمد على إشراك الجمهور وعلى الاعتراف بتطلعاته، رغباته وطابع حياته يمكنه أن يؤدي إلى تنظيم الحيّز بشكل محترم ويمكن من ممارسة حياة تعمها المساواة ينعم بها كافة سكان النقب، عربا ويهودا على حد سواء.

جنازة يعقوب أبو القيعان. تصوير: Activestills,

[46] جيدي فيتس، ممثل الشاباك قال: عملية الدهس في أم الحيران، فشل ميداني من قبل الشرطة وليس عملية تخريبية10.06.2018 https://tinyurl.com/y7nd3ujc

[47] يهشوع (جوش) بريينر، التحقيق في موضوع أم الحيران: طبيبة كانت في الموقع ولم تعالج السائق الجريح، هارتس11.06.2018 https://tinyurl.com/yatcmvbo

6. الخاتمة

لا يزال النضال على هيكلة الحيّز في النقب مستمرا منذ قيام الدولة ولغاية اليوم. لذا تسعى دولة إسرائيل بكل ما تملك من وسائل، إلى تجميع المجتمع البدوي في بلدات كبيرة ومكتظة، وذلك خلافا لرغبة بنات وأبناء هذا المجتمع، وبدل قيام الدولة بإجراء مفاوضات نزيهة لحل قضية ملكية الأراضي وتوطين البدو في النقب. عمليا ليس هنالك أي مانع من التوصل لحل متفق عليه من قبل الأطراف، يحترم رغبات السكان البدو في النقب وتطلعات الدولة، لكن إجراء مفاوضات تتسم بالقوة والعنف وسط استخدام سياسة هدم البيوت والمباني لن يوصل إلى حل كهذا.

لقد تمخضت سياسة هدم المباني في القرى والبلدات البدوية في النقب عن نتائج هدامة، من بينها تشرذم بنية المجتمع البدو وإضعاف مستوى السلطة، تزامنت مع الشعور بالخوف وخلق عدم ثقة تجاه الدولة والسلطات التي تعمل باسمها. يعتبر أعضاء المجتمع البدوي إناثا وذكورا مواطنين في الدولة، لكن الدولة تصر على التعامل معهم كعدو وليس كمواطنين متساوي الحقوق. فبلا من العمل على حماية حقوق هؤلاء المواطنين في العيش بكرامة وتوفير سكن لائق لهم، تقوم سلطات الدولة بشكل منظم بهدم بيوتهم ونقلهم خلافا لرغباتهم من مكان سكناهم، الأمر الذي يتعارض مع المواثيق الدولية.[48] وهكذا تقوم الدولة بتعميق الضائقة السكنية الصعبة بين أوساط المجامع البدوي في النقب والعمل على تجميع المزيد من المواطنين في بلدات تعجز حتى عن تقديم أبسط الخدمات الأساسية لهم.

تم في عام 2017 بشكل غير مسبوق، هدم 2220 مبنى في التجمعات السكانية البدوية في النقب، حيث يعتبر هذا الحجم غير معقول نهائيا. تعتبر سياسة هدم البيوت والمباني، سياسة عنيفة ووحشية ولا تساهم في بناء الثقة بين المواطنين وبين الدولة، وليس بمستطاعها عرض حلول بديلة لحوالي 80000 من المواطنين الذين يسكنون في قرى غير معترف بها. على الرغم من أن مدير عام سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب، يائير معيان، يدعي بأنه لا يقوم بهدم البيوت، يتبين من التقرير بأن سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب تتعاون بشكل تام مع مديرية الجنوب ومع باقي سلطات فرض القانون لكي يتم فرض "التسوية" التي ترغب فيها الدولة. وصول السلطات إلى مكان تنفيذ الهدم برفقة قوات تابعة لوحدة "يوأب" و آليات ضخمة، تثير الخوف والرعب بين صفوف أبناء المجتمع البدوي ذكورا وإناثا على حد سواء حيث أدى ذلك إلى أن حوالي 70% من مجمل عمليات الهدم في عام 2017 قد تمت من قبل أصحاب المباني أنفسهم، الذين طلبوا تجنيب أفراد عائلاتهم الضرر المعنوي والخوف المترتب على وصول قوات إلى المكان. ينبغي على دولة إسرائيل الكف عن سياسة هدم المباني والشروع في خطوات تجاه المجتمع المحلي لبناء الثقة، تمكن من التوصل إلى حل يحترم طابع الحياة البدوي وتطلعات أفراد المجتمع البدوي المحلي المختلفة بشكل يتوافق مع منطق الدولة التخطيطي.

لقد زاد التعديل رقم 116 الذي أدخل على قانون التخطيط والبناء وتبني أنظمة لتشديد العقوبات الاقتصادية والإدارية من نشاطات أجهزة فرض القانون والعقوبات القائمة والتي تشكل جزء من تصعيد المعركة التي تديرها الدولة ضد المجتمع البدوي في النقب. يتسم الانتقال إلى فرض القانون إداريا وإلى العقوبات الاقتصادية بانعكاسات كبيرة على المجتمع البدوي في النقب وذلك كون أفراد هذا المجتمع يحتلون أسفل السلم الاجتماعي الاقتصادي في البلاد وأغلبهم يعانون من فقر مدقع. والأسوأ من ذلك، أن تقييد صلاحيات المحاكم بشأن التدخل في حسم هذه القضايا سيحول دون توجه أفراد المجتمع البدوي في النقب إلى القضاء بخصوص قضايا التخطيط والبناء. ينبغي عدم التغاضي عن أزمة السكن والضائقة التخطيطية في التجمعات

[48] International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, 1997. Forced evictions (art.11(1))

السكانية البدوية في النقب وعن أن البناء بدون ترخيص جاء في الواقع كنتيجة لواقع تخطيطي غير سليم وإهمال من قبل الحكومات المتعاقبة والسلطات وخاصة سلطات التخطيط امتد على مدار سنوات طويلة.

يشكل المجتمع البدوي ما يزيد عن ثلث سكان منطقة النقب، الذي يشكل حوالي ثلثي مساحة دولة إسرائيل بأكملها في داخل الخط الأخضر. ينبغي على دولة إسرائيل العمل على تقسيم الموارد بشكل عادل بين المجتمعات المحلية المختلفة في النقب، وتقليص الفجوات الكبيرة الموجودة بين المجتمعات المحلية التي تعيش في هذا الحيّز المشترك. ضخ ميزانيات ضخمة للخطة الخماسية دون التوصل إلى حل بالتراضي مع السكان البدو في موضوع الأراضي لن يؤدي إلى تحسين الوضع، بل على العكس سيرسخ الفجوات التاريخية بين المجتمعات المحلية ويحول بين التجمعات السكانية البدوية وبين إمكانية التطور في باقي مناحي الحياة. ليس هنالك حلا سوى حلا يعتمد على إشراك الجمهور وعلى الاعتراف بتطلعاته، رغباته وطابع حياته يمكنه أن يؤدي إلى تنظيم الحيّز بشكل محترم ويمكن من ممارسة حياة تعمها المساواة ينعم بها كافة سكان النقب، عربا ويهودا على حد سواء.

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواة المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality

www.dukium.org
050 770 1118
info@dukium.org